دائـــرة الشـــؤون الإســـلامية والعمـــل الخيـــري
Islamic Affairs & Charitable Activities Department

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي 2015م

أداء البنوك الإسلامية وفق مقررات لجنة بازل III تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا

إعـــداد

الدكتورة رشا جاسم أحمد العبيدي

دكتوراه محاسبة كلفة وإدارية

تدريسية في كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

لدائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

هاتف: ٦٠٨٧٧٧٧ ٤ ٩٧١+ فاكس: ٦٠٨٧٥٥٥ ٤ ٩٧١+
الإمـــارات العربيـــة المتحدة ص. ب: ٣١٣٥ - دبـــي
mail@iacad.gov.ae www.iacad.gov.ae

هذا البحث يعبّر عن رأي صاحبه

ولا يعبّر بالضرورة عن رأي دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

تعاني الصناعة المصرفية الاسلامية العربية من مشاكل هيكلية وتنظيمية في بيئتها الداخلية، وتواجه تحديات ومخاطر السوق بسبب عدم استقرار البيئة الاستثمارية وعدم وضوح قوانينها ادى ذلك الى ضعف تطور القطاع المصرفي الاسلامي العربي وضعف الربط بالمنظومة المصرفية العالمية.

وفي ظل التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية، أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر المصرفية ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو ١٩٨٨م والتي عُرفت باتِّفاقية بازل I، وقدِّرت نسبة كفاية رأس المال بـ ٨ ٪، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام ١٩٩٢م، ولكن رغم الايجابيات التي انجرت عن اتفاقية بازل I، إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها،فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة البنوك و استقرار القطاع المصرفي سميت بازل II، حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي

والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام ٢٠٠٧م، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك.

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية نابعة من طبيعة عمله تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، إلا أن تطور الصناعة المصرفية فرضت العديد من المخاطر الجديدة، وأمام هذا الوضع المستجد فإن معايير بازل أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية،ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح مدى تأثر البنوك الإسلامية بمقررات بازل III وكيف ينعكس ذلك على أدائها، وقد توصلت الباحثة إلى أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل III والتي ستؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل III أعطت فسحة من الزمن لغاية ٢٠١٩ وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك.

الكلمات المفتاحية: مقررات لجنة بازل، البنوك الاسلامية، النظام المصرفي، إدارة المخاطر، كفاية رأس المال، السيولة، استراتيجيات المصارف.

❁ ❁ ❁

المقدمة

إن البنوك الإسلامية باعتبارها جزء من النظام المصرفي في الكثير من الدول يكتنف نشاطها مجموعة من المخاطر؛ بالشكل الذي يحتم على إداراتها ضرورة تحديدها وقياسها والتخفيف من آثارها، وبما أن اتفاقيات ومقررات بازل صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما آليات عمل البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية بالشكل الذي يجعل بنود هذه الاتفاقية لا تتلاءم مع البنوك الإسلامية، حيث أن تطبيق البنوك الإسلامية لهذه الاتفاقية لم يعد خيارا، بل واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح تأثير مقررات بازل III على اداء النظام المصرفي التقليدي بصفة عامة وعلى اداء النظام المصرفي الاسلامي بصفة خاصة، وذلك من خلال دراسة العناصر التالية:

- مقررات لجنة بازل III لتصحيح المسار ومواجهة آثار الأزمة المالية العالمية
- تأثير مقررات لجنة بازل III على أداء البنوك الإسلامية.
- انعكاسات تطبيق البنوك الإسلامية لمقررات لجنة بازل III على أدائها
- استراتيجيات المصارف الإسلامية في مواجهة المخاطر
- التحديات التي تواجه السلطات الرقابية عند تطبيق معايير لجنة (بازل٣)
- التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية عند تطبيق معايير لجنة (بازل٣)
- جربة مصرف الإمارات المركزي في مجال تطبيق معايير لجنة بازل٢ وارساء دعائم بازل ٣

المبحث الأول
منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث:

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية بخصوصية من حيث العمل والتمويل، وتتلخص مشكلة الدراسة بعدم مراعاة هذه الخصوصية المصرفية في عملية سن الأحكام والمقررات المصرفية الدولية ومن ضمنها مقررات لجنة بازل III .

ثانيا: هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ظل العولمة وانعكاسات مقررات لجنة بازل III على أداء هذه المصارف،فضلاً عن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن للمصارف الإسلامية تبنيها في سبيل مواجهة هذه التحديات وتجنب المخاطر الناجمة عنها.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

أداء البنوك الإسلامية وفق مقررات بازل III

أولا: مقررات لجنة بازل III لتصحيح المسار ومواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.

تعرف مقررات بازل III على إنها مجموعة من التدابير الإصلاحية التي طورتها اللجنة لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي وتهدف هذه التدابير إلى[١]:

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استبعاد الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية اياً كان مصدرها.

- تحسين ادارة المخاطر والحوكمة.

- تعزيز الشفافية والافصاح في المصارف.

والشكل أدناه يوضح المناطق السابقة التي تم تغطيتها أما بموجب المخصصات في الجزء الخاص بالخسائر المتوقعة والجزء الثاني غير المتوقعة تم تغطيته بموجب تعليمات بازل II والجزء الخاص بالخسائر غير المتوقعة وغير المغطاة تم تغطيته بموجب مقررات بازل III

(١) (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٠ : ١٥)

شكل (١)

الجزء المغطى بموجب مقررات بازل من المخاطر[١]

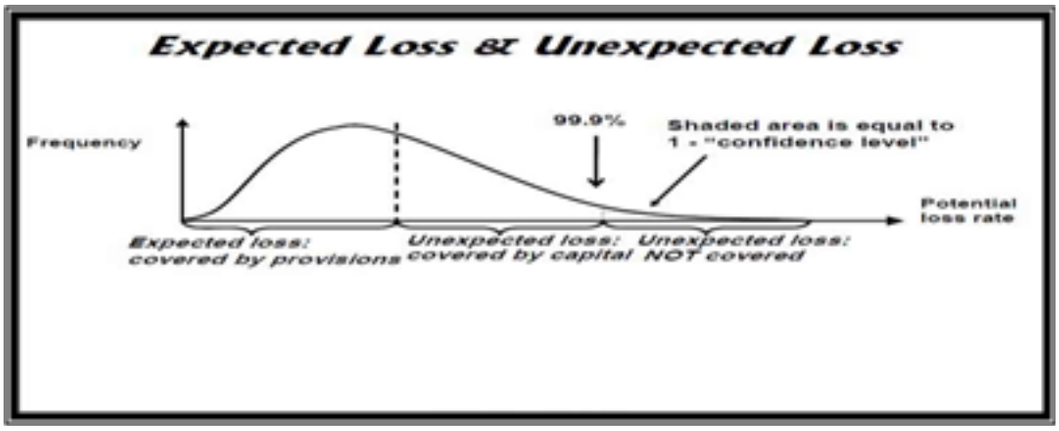

ثانيا: محاور اتفاقية بازل III:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي: [٢].

١- ينص المحـــور الأول لمشروع الاتفاقيـــة الجديدة على تحســـين نوعية وبنية وشـــفافية قاعدة رســـاميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي -Tier 1 - مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند -Tier 2 - فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات

(١) - (خليل، ٢٠١١ : ٩)

(٢) -(معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢،ص ٣)

للغير على المصرف، وأسقطت بازل ٣ كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

٢- تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافيــة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

٣- تُدخِــل لجنة بــازل في المحور الثالث نســبة جديدة هي نســبة الرفع المالي - Leverage Ratio - وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

٤- يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

٥- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأســواق بكاملها، ومــن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيوله والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية

التدفق النقدي لديها حتى ٣٠ يوماً، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

رابعا : الانتقال إلى المعايير الجديدة لمقررات بازل III :

ان الغاية من إصدار مقررات بازل III هي التنظيم على مستوى المصرف او الاحتراز الجزئي مما يساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط. بالاضافة إلى مخاطر النظام الواسع او الاحتراز الكلي (Macro prudential،system –wide risks) الذي يمكن ان يبنى عبر القطاع المصرفي كما التضخم الدوري Procyclical amplification لهذه المخاطر عبر الزمن.

اذ تكمل هاتان المقاربتان الاشرافيتان بعضهما البعض بما ان صمود اكبر للمصارف على المستوى الفردي يخفض من مخاطر صدمات النظام الواسع. وقد اعلنت مجموعة حكام البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية، وهي الهيئة المشرفة الخاصة في لجنة بازل للرقابة على المصارف في المؤتمر الذي عقدته بتاريخ ١٢/ ٩/ ٢٠١٠، عن تقوية كبيرة لمتطلبات راس المال القائمة وايدت الاصلاحات على الدعامات الاخرى في الاتفاقيات التي توصلت لها بتاريخ ٢٦/ ٧ / ٢٠١٠ [١] سوف يتم في حزمة الإصلاحات الجديدة زيادة الحد الادنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية من ٢٪ إلى ٥ , ٤٪ فضلا عن ذلك سيطلب من المصارف الاحتفاظ باحتياطي

(١) (Wignall & Atkinson، 2010: 9).

للحفاظ على رأس المال بنسبة ٥ , ٢٪ لمواجهة فترات الضغط المستقبلية لتصبح بذلك متطلبات حقوق الملكية للاسهم العادية ٧٪ [١]

زيادة الحد الادنى من متطلبات حقوق الملكية للاسهم العادية من راس المال والقادر على امتصاص الخسارة والبالغة حالياً ٢ ٪ إلى ٥ , ٤ ٪ سيحدث ذلك تدريجياً بحلول عام ٢٠١٥.

زيادة متطلبات الشريحة الاولى لراس المال (Tier 1 capital requirement) والتي تتضمن حقوق الملكية للاسهم العادية وادوات مالية اخرى من ٤ ٪ إلى ٦ ٪ خلال المدة عينها.

وافقت لجنة بازل على معايرة احتياطي الحفاظ على راس المال فوق الحد الادنى للمتطلبات التنظيمية عند مستوى ٥ , ٢ ٪ وتلبيته مع حقوق الملكية للاسهم العادية بعد تطبيق الاقتطاعات.

يتم تطبيق احتياطي معاكس للدورة الاقتصادية (Countercyclical buffer)

ضمن مدى بين ٠٪ و٥ , ٢ ٪من حقوق الملكية للاسهم او راسمال اخر قادر على امتصاص الخسارة بشكل كامل (Capital fully loss absorbing)وذلك وفقاً للظروف الوطنية.

الغاية من الاحتياطي المعاكس للدورة الاقتصادية هو تحقيق الهدف الاحترازي الكلي الاوسع (Broader macro prudential goal) والمتمثل بحماية القطاع المصرفي من مدد نمو مفرط في الائتمان المجمع (Excess aggregate credit growth)

(١) (KPMG، 2011 : 12).

يعمل بهذا الاحتياطـــي في اي بلد كان، فقط عند وجود نمـــو ائتمان مفرط حاصل في نظـــام ملئ بالمخاطر.اختبار نســـبة اســـتدانة للحد الادنى مـــن الشريحة الاولى (Minimum tier 1 leverage ratio) تبلغ ٣ ٪ خلال مدة التشغيل الموازية وبناءً على نتائج مدة التشغيل الموازية.[١]:

- التدابير الانتقالية لمقررات بازل III :

يبـــدا التنفيذ من قبل الدول الاعضـــاء في الاول من كانون الثاني ٢٠١٣، يجب على الدول الاعضاء ترجمة هذه القواعد إلى قوانين وتنظيمات وطنية قبل حلول هذا التاريخ، وكذلك يطلب من المصارف بـــدأً من الاول من كانون الثاني ٢٠١٣ تلبية متطلبات الحد الادنى الجديد للاصول المرجحة بالمخاطر وكالاتي :[٢]

- ٣,٥ ٪من حقوق الملكية للاسهم العادية / الاصول المرجحة بالمخاطر.
- ٤,٥ ٪من الشريحة الاولى لراس المال / الاصول المرجحة بالمخاطر.
- ٨,٠٪ من راس المال الاجمالي / الاصول المرجحة بالمخاطر.

يبدأ تطبيق الحد من متطلبات حقوق الملكية للاســـهم العادية والشريحة الاولى لراس المال

(Requirements the minimum common equity and tier 1) من كانون الثـــاني / ٢٠١٣ وبصورة تدريجية حتى الاول من كانـــون الثاني / ٢٠١٥.اذ يتم في الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٣ الاتي :

---

(١) المصدر : (Bank for International Settlements، 2010: 20)

(٢) (Wignall & Atkinson، 2010: 11)

ـ زيادة الحد الادنى من حقوق الملكية للاسهم العادية من المستوى الحالي البالغ ٢٪ إلى ٥ , ٣٪

ـ زيادة الحد الادنى للشريحة الاولى لراس المال من المستوى الحالي والبالغ ٤ ٪ إلى ٥ , ٤ ٪، اما التعديل على المتطلبات في الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٤ فهو:

ـ زيادة الحد الادنى من حقوق الملكية للاسهم العادية من ٥ , ٣ ٪ إلى ٤ ٪

ـ زيادة الحد الادنى من الشريحة الاولى لراس المال من ٥ , ٤ ٪ إلى ٥ , ٥ ٪، والتعديل على المتطلبات في الاول من كانون الثاني عام ٢٠١٥ هو:

ـ زيادة الحد الادنى من حقوق الملكية للاسهم العادية من ٤ ٪ إلى ٥ , ٤ ٪

ـ زيادة الحد الادنى من الشريحة الاولى لراس المال من ٥ , ٥ ٪ إلى ٠ , ٦ ٪

ـ وتبقى متطلبات راس المال الاجمالي عند المستوى الحالي والبالغ ٨٪ بدون تغيير.

سيتم اقتطاع التعديلات التنظيمية (اي الاقتطاعات والمصافي الاحترازية (Prudential filters) بما فيها المبالغ التي تتخطى حد ال١٥٪ المجمع للاستثمارات في المؤسسات المالية، وحقوق خدمة الرهون العقارية (Mortgage servicing rights) والاصول الضريبية المؤجلة (Deferred tax assets) الناتجة عن فروقات زمنية، بالكامل من حقوق الملكية للاسهم العادية بحلول الاول من كانون الثاني ٢٠١٨. تبدا التعديلات التنظيمية عند نسبة ٢٠٪ من الاقتطاعات المطلوبة من حقوق الملكية للاسهم العادية في الاول من كانون الثاني ٢٠١٤ وتستمر زيادة النسبة كل سنة ٢٠٪ حتى تصل إلى ١٠٠٪ في الاول من كانون الثاني ٢٠١٨، وخلال مدة

الانتقال ستستمر القيمة المتبقية غير المقتطعة من حقوق الملكية في الخضوع للعلاج الوطني القائم [١].

شكل (٢)

المدة الانتقالية لتطبيق مقررات بازل III

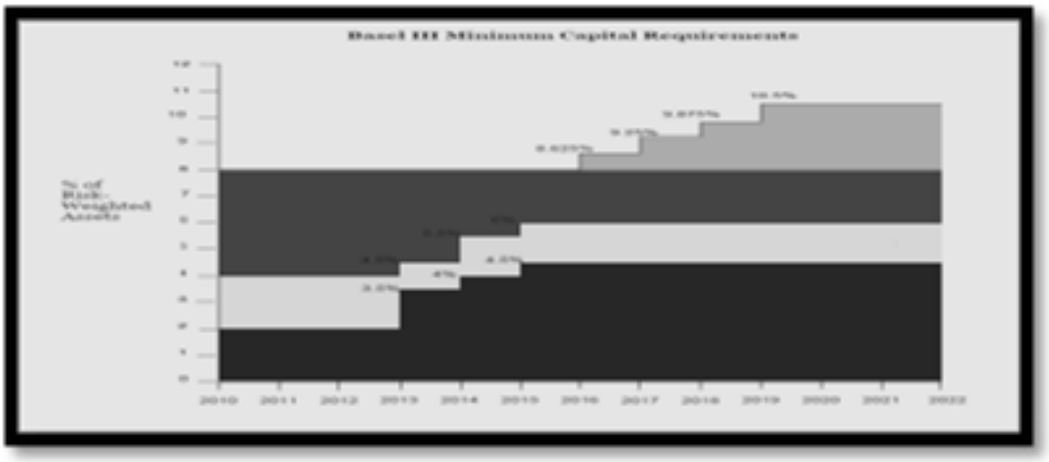

يبدا تطبيق الاحتياطي للحفاظ على راس المال مابين الاول من كانون الثاني ٢٠١٦وحتى نهاية عام ٢٠١٨ ويبدأ العمل به بداية عام ٢٠١٩، اذ يبدأ بنسبة ٦٢٥ , ٠٪من الاصول المرجحة بالمخاطر في الاول من كانون الثاني ٢٠١٦ ويرتفع بعد كل سنة ب٦٢٦ , ٠ نقطة مئوية اضافية لتبلغ معدل نهائي ٥ , ٢٪ من الاصول المرجحة بالمخاطر في بداية عام ٢٠١٩. وتمتلك السلطات الوطنية الحكم في فرض فترات انتقالية اقصر بما يناسبها والجدول الاتي يوضح عملية الانتقال إلى المتطلبات الجديدة والفترات الحاصة بكل متطلب[٢].

(١) (خليل، ٢٠١١ : ٢٣)

(٢) (b ank for International Settlements، 2010: 22)

الشكل رقم(٣)[١]:

مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣

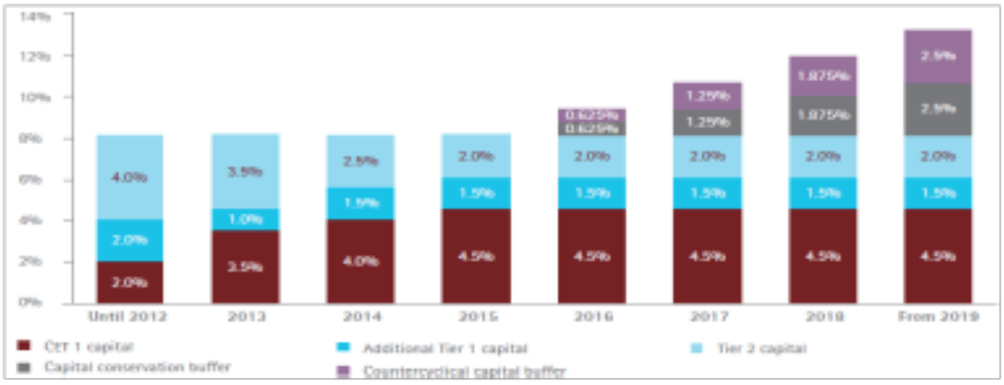

خامسا:تأثير تطبيق مقررات بازل III على الاقتصاد الكلي

إن تطبيق مقررات بازل III على قطاع المصارف بشـكل مفاجئ له تأثير سلبي عـلى الاقتصاد الـكلي وعلى اداء المصارف وهـذا مايدعى عليـه التأثير الحلقي او الدائـري. لذا عملت لجنة بازل على تقديم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لراس المال في اوقات الرواج ويمكن خفضها في اوقات الانكماش للحفاظ على اسـتقرار النظام المـصرفي وكبح اثار تلك الضغـوط على الاقتصاد وسـوق الاوراق المالية بدلاً من تضخيمها كما سـتقوم اللجنة بالترويج والمساهمة في تطوير اساليب قياس المخصصات وذلك بالاخذ في الاعتبار البناء على مواجهة احتمالات الخسائر المتوقعة لتحديد الخسائر الفعلية بنحو اكثر شفافية وبرؤية مستقبلية اقل تأثيرا حلقياً او دائرياً على الاقتصاد[٢].

(١) La source : Accenture،Basel III Handbook، 2011،p15.

(٢) (التهامي والغندور،٢٠١٠: ١٢).

أكــد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيــادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمــات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاســها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل ٣ درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختــلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتهــا الجوانب المختلفة للاقتصــاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنــوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

وقد يخشــى بعض مدراء المؤسســات المالية الكبرى مــن أن ترغمهم الاتفاقية الجديــدة على توفير موارد ماليــة ضخمة جداً، وقد اعــترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ســتكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي، وســنتطرق إلى أهم تأثيرات مقررات بــازل ٣ على النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية:(١)

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.

-عدم القدرة على توفير كامل الخدمــات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

(١) (GLOBAL، 2012، p37)

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

- إن مقررات بازل ٣ ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان برردرز) في الأزمة المالية الأخيرة، ضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل ٣ تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.

- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل٣ يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل ٣ كما حدث في بازل ١ و بازل ٢ سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.

- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.

– التغـــير في الطلب عـــلى التمويل من تمويـــل قصير الأجـــل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.

– ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل ٣) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفيـــة على الشركات والأفـــراد المتلقية لهذه الخدمة مقابـــل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأســـمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميـــل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع اسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

– انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيـــات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييـــدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من ازمة الســـيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الاجل ووفيرة وهو ما ســـينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.

– إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.

– قد تتسبب معايير «بازل ٣» في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل انقاذ المؤسســـات المالية من الأزمة المالية، وهذا حســـب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير «بازل ٣» ســـوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسســـات المالية من أجل التحايل على أطر العمـــل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية،

وحذر بلهجة واضحة من أن «الزام البنـــوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج».

- إن تطبيق نظام بازل ٣ ســـيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

- معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشـــاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير ســـيؤدي إلى زيـــادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

- أن لهذه المعايير الجديدة انعكاســـاتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية « بازل ٣ » سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ٠٥ , ١ إلى ١٥ , ١ في المائة تقريبا.

❁ ❁ ❁

المبحث الثالث

انعكاسات بازل III على اداء البنوك الاسلامية

أولا: واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات لجنة بازل ٣

إن معايير بازل ٣ جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وان هذه المعايير لا تهم المصارف الإسلامية فهي لم تتأثر كثيراً بتداعيات تلك الأزمة على غرار البنوك الغربية الكبرى، لذلك لم تحرص على إصدار مثل هذه المعايير ولكنها ملزمة بالتقييد بها كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي، ويمكنها الاستفادة منها لتعزيز قوتها ومكانتها المالية، وفي إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي وفي هذا المبحث سنتعرف على تاثر المصارف الاسلامية بالازمة المالية وامكانية تطبيق مقررات بازل ٣ عليها.

- مدى تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية

إن النظام المصرفي الإسلامي ممثلاً بالمصارف الإسلامية في شتى أنحاء العالم وليس فقط في الدول العربية والإسلامية كان بمنأى عن الأزمة ونتائجها على الصعيد المالي، ففي الوقت الذي نشهد فيه تعرض بعض البنوك في المنطقة لحالات عجز، أو حتى للإفلاس أو لفقدان حجم كبير من السيولة التي يملكها، نجد أن البنوك الإسلامية بقيت خارج دائرة الخطر، بسبب السياسات الائتمانية التي تتبعها والتي تتسم بالمحافظة وتجنب الدخول في أدوات الدين أو أدوات الاستثمار التقليدية، الأمر الذي مكنها من اكتساب استقرار في الودائع لدرجة عالية،وكسب ثقة العملاء في الوقت الذي لا تتوافر فيه هذه الأمور للمصارف التقليدية.إن البنوك

الإسلامية لا يمكن أن يقع عليها تأثير مباشر من الأزمة المالية العالمية، ولكنها برغم ذلك تعيش ف عالم يطغى فيه التمويل الربوي على غيره، ولذلك فلا مفر من تأثير الأزمة، ويمكن إجمال تأثير الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية بما يلي[١]:

- إن البنوك الإسلامية التي تعاملت مع البنوك التقليدية بعقد المرابحة بالسلع الدولية تحمل في ميزانياتها ديونا بالبلايين من الدولارات على بنوك تقليدية عالمية وإقليمية.

- إن البنوك التي تعاملت بالتوريق مع زبائنها وحاملي بطاقات ائتمانها القائمة على قلب الديون عن طريق التوريق تحمل كذلك في ميزانياتها الكثير من الديون المضخَّمة على زبائن معرضين جداً للتعثر بسبب انهيار استثماراتهم في الأسواق المالية المحلية والعالمية، وهذه الديون التورقية هي أيضاً تراكمات مالية محضة تبتعد عن السوق الحقيقية لسببين: أولهما أن التمويل بالتوريق يقوم على خلق ديون كثيرة دون حركة حقيقية للسلع - لأنها غير مقصودة لذاتها- وثانيهما أن التوريق يعمل بطبيعته على تراكم طبقات من الديون بعضها فوق بعض على طريقة الهرم المقلوب، فما التورق إلا تمويل لسداد ديون بديون أكبر منها.

- إن البنوك الإسلامية التي استثمرت مبالغ كبيرة في أسواق الأسهم العالمية قد تأثرت أيضا بسبب انهيار هذه الأخيرة كما تأثر عملاؤها وخسروا مبالغ كبيرة أيضا في صناديق الاستثمار بالأسهم... مع ملاحظة أن هذه الصناديق كانت موفَّقة بابتعادها عن أسهم القطاع المالي التقليدي وغيره من القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة.

(١) http://www.akhbarak.net

إن البنوك الإســـلامية متعرضة أيضا لنفس التأثُّرات التـــي تتعرض لها البنوك التقليدية مما ينتج عن الصعوبات المالية التي تطرأ على عملائها نتيجة لنقص دخولهم وثرواتهم بسبب تقلص العمالة وتراجع قيمة استثماراتهم المالية.

- واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمقررات بازل ٣

تستعد المصارف الإســـلامية للدخول إلى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المســـتوى الدولي وتأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع المســـتجد فإننا نـــرى أن المعايير الجديدة المتمثلة في بازل ٣ أصبحت ضرورية ولا مفر منها للمصارف الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيـــز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية، ومن هذا الواقع الذي نعرفه عنها فلن يكون هناك أي عوائق أمام تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير بازل ٣ لعدة مبررات منها:

- أن المصارف الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسباً مرتفعة من كفاية رأس المال تصل أحياناً إلى ١٨٪ بســـبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها.

- كان من أســـباب الأزمة الماليـــة العالمية عملية بيع الديون والمســـماة بالتوريق ومثال عليها مســـألة الرهن العقـــاري والتي أدت إلى انهيـــار العديد من المصارف الدولية بينما المصارف الإســـلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة.

- اعتمدت معايير بازل ٣ اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن المصارف الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعا.

في مواجهة الأزمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها المصارف التقليدية بينما لم نجد مثل هذه الحالة في البنوك الإسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها لا بل لا توجد أصلاً كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي هي ليست مدينة بل شريكة.

قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض المصارف في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها هذه المصارف وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معايير هذه الاتفاقية، وأمام هذا الواقع فإننا نرى أن المصارف الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات بازل ٣ حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية حيث إنها تقف على أرض صلبة وفلسفة متينة خاصة وأن الاتفاقية المعنية لتطبيق معايير بازل ٣ أعطت فسحة من الزمن لغاية ٢٠١٩ وهي كافية لأن تدرس بعناية هذه المتطلبات وتضع الخطط الكفيلة بتنفيذها بكل ثقة واطمئنان.

ويُشار إلى أن المصارف الإسلامية مرتبطة بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من هنا وكي تطبق المصارف الإسلامية معايير «بازل ٣» يجب أن يتقيد هذا المجلس بمعايير «بازل ٣» وأن يطوع معاييره مع المعايير الدولية الجديدة كما وفعل مع معايير «بازل ٢»، ويُشـــار أيضاً إلى أن هيئات المحاســـبة والمراجعة في المصارف الإسلامية ليست معنية كثيراً بمعايير بازل الجديدة لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية. (١)

ثانيا: اداء المصارف الاسلامية وفق مقررات اتفاقية بازل III

إن مشكلة المصارف الإسلامية مع معايير «بازل ٣» لا تتعلق بالأخطار لأن هذه المصارف لا تغامر كالمصارف التقليدية ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة لا تســـمح لها بذلك، قد تمكن المشـــكلة في إدارة الســـيولة التي توصي بها معايير بازل الجديدة التي قد تتلاءم مع المصارف التقليدية أكثر، فالمصارف الإسلامية تملك أصولاً سائلة يمكن أن تغطي بها النسبة المطلوبة كالصكوك الإسلامية مثلاً، لكن بشرط أن تلقى الاعـــتراف من لجنة بازل لطبيعة هذه الأصول المختلفة، وســـنتناول في هذا العنصر أهم انعكاســـات مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي الاسلامي والتي نوجزها في النقاط التالية:(٢):

- إن متطلبات مقررات بازل ٣ ستدفع البنوك الاسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها.

- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة.

(١) http://www.menafn.com

(٢) (معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص٤)

- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية.

- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها.

- إن مقترحات بازل ٣ حول الإشراف على البنوك يمكن أن تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الإسلامية، وأن تشعل أيضاً فتيل تغيرات أساسية في نماذج أعمالها وتسعير منتجاتها-وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز و إن بعض الافتراضات في «بازل ٣» يمكن أن تعوق بصورة حادة من سوق القروض بين البنوك الإسلامية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، في وقت يتسم بالافتقار إلى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي يمكن استخدامها من قبل هذه البنوك بهدف إدارة السيولة فيها- وهذا حسب وكالة ستاندارد آند بورز-.

- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات.

- ستزيد مقررات بازل ٣ من السيولة غير الموظفة لدي البنوك الإسلامية، مما يؤثر سلبا على نشاطها وربحيتها.

يمكن لإطار بازل ٣ أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية، والتي بالنسبة إليها أصلاً تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر.

ستساهم مقررات لجنة بازل ٣ في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الاسلامية.

– إن البنوك الاسلامية ستستفيد كثيرا من هذه الاجراءات الاحترازية الجديدة لأنها أثبتت أنها يمكن أن تطبقها بكل سهولة، و أن هذه الاجراءات لا تعيق تماما أي وجه من أوجه التعامل البنكي الاسلامي نظرا لأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة والشكل رقم (٠٥) يوضح ذلك، فبالنسبة لمتطلبات السيولة فقد قال محافظ البنك الوطني لماليزيا في مقابلة له مع مجلة Global Islamic Finance الصادرة في نوفمبر ٢٠١١، أن أغلبية المصارف الاسلامية في ماليزيا تحتفظ بمستويات رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدنى للتنظيمات الجديدة لبازل ٣ وبالنسبة لنسبة تغطية السيولة (LCR) فمفهومها مشابه لإطار السيولة المعتمدة من قبل البنوك الإسلامية الماليزية، ضف إلى ذلك أن النمو السريع لسوق الصكوك و توفر أدوات أخرى لتوفير السيولة،يمكن البنوك الاسلامية من الوفاء بهذه النسبة،أما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المستقر NSFR فيتوقع عادل حرزي رئيس إدارة رأس مال -Dexia Credit Local – Dexia SA-أن NSFR لن تقيد المصارف الاسلامية وذلك لأنه بشكل عام أكثر من ٥٠٪ من ودائع المصارف الإسلامية ذات آجال استحقاق أقل من سنة واحدة،وبالتالي فتأثير مقررات لجنة بازل ٣ سيكون أقل تأثيرا بالنسبة للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية تصبح أكثر تنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية و لكن بحذر أكبر[1].

(١) Adel HARZI ،op cit، p14

الشكل رقم (٤)

مقارنة بين نسبة راس مال لعينة من البنوك الاسلامية في بعض الدول والمستويات المطلوبة في بازل ٣ في نهاية ٢٠١١

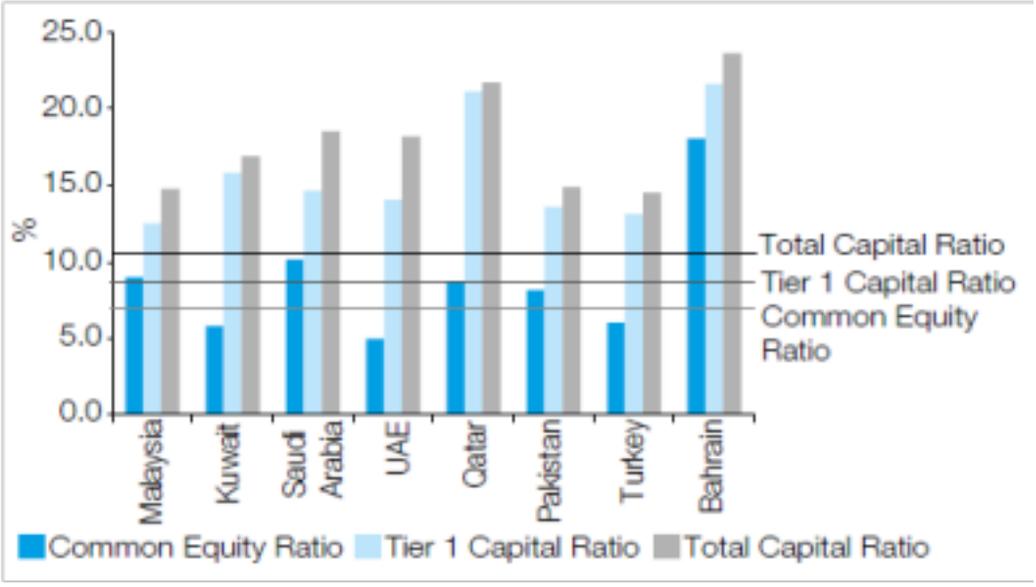

من خلال الشـــكل أعلاه نلاحظ أن غالبية المصارف الاسلامية بالفعل تحتفظ بمستويات رأس مال أعلى بكثير من الحد الأدني للمتطلبات مقررات بازل ٣.

وفي المقابل يرى بعض المحللين عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايـــير التي توصي بها لجنة بازل ٣، والتي قد تتـــلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر، فبالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة – النسب الجديدة – LCR و NSFR،فإن المؤسسات المالية الاسلامية ونظرا لمحدودة استثماراتها قصيرة الأجل،ضف إلى ذلك عدم وجود سوق مالية اســـلامية متقدمة سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات، وبكل وضوح فإن النســـبتين LCR و NSFR ليســـتا مصممتان للبنوك الاسلامية بل للبنوك التقليدية، فمقررات اتفاقيـــة بازل ٣ لم تأخذ في عين الاعتبار خصوصية

الصناعة المصرفية الاســـلامية عند اعتمادها لهاتين النســـبتين، فبالنسبة لنسبة تغطية السيولة LCR والمخصصة للمدى القصير،فالبنوك الاسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الاســـلامية للوفاء بهذه النسبة، اما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المســـتقر NSFR والمخصصة للمدى المتوســـط والطويل فلا تتوفر البنوك الاسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير.وان عدم اعتراف لجنة بازل لطبيعة الأصول المختلفة كالصكوك الإسلامية وإذا ما قارنا تأثيرات مقررات بازل ٣ بين البنوك الاسلامية والتقليدية بالنسبة للوفاء بمتطلبات الســـيولة النسبتين LCR و NSFR – فإننا نجد أن هناك تشويه كبير للمنافسة نظرا لعدم وجود سيولة قصيرة الأجل في أدوات التمويل الاسلامي وفي المقابل أن البنوك التقليدية ليست لديها أية قيود في الحصول على السيولة قصيرة الأجل.

أن مقـــررات لجنة بازل لم تأخذ في الاعتبار طبيعة المصارف الإســـلامية، حيث يجب على المصارف الإســـلامية أن تلتزم بنسبة كفاية أرس المال وهي ٥ , ١٠٪حتى تتمكن من الدخول للأسواق المالية العالمية.

ثالثا: التحديات التي تواجه السلطات الرقابية عند تطبيق معايير لجنة (بازل٣)

مـــن المفترض أن تبدأ البنوك في العالم الالتزام بالمعايير الجديدة اعتباراً من ســـنة ٢٠١٥، بعد أن كان مقرراً لها بداية العام الماضي (٢٠١٣)، وهي تتضمن إصلاحات هيكلية واســـعة للقطاع المصرفي في العالم، من بينها ما يتعلق بالاحتياطات الإلزامية للبنوك، إضافة إلى توســـيع نطاق الأصول، التي يمكن أن تســـتخدمها المصارف في المخزونات النقدية لتشمل الأسهم والسندات المدعومة بالرهن العقاري.

ويمكن القول إن قرار التأجيل سيكون له أثر إيجابي في الأسواق؛ إذ إنه يتيح للمصارف فرصة ومرونة أكبر للاستفادة من احتياطياتها في توسع عمليات الإقراض، لكن كما هو واضح في القرار أن لجنة بازل أبدت مرونة في قضية التوسع ونطاق أصوله، التي يمكن أن تستخدمها المصارف بوصفها احتياطيات، مثل: الأسهم والسندات المدعومة بالرهون العقارية، هذا القرار فيما يظهر أنه فرصة للمؤسسات المالية الإسلامية من محورين[1]:

المحور الأول: تعزيز استثماراتها ذات الأدوات المتنوعة، لاسيما ما يتعلق بالأدوات المبنية على عقد المشاركة، المنظور إليها بوصفها أداة تمويل أقل إشكالاً من الناحية الشرعية، وأكثر مرونة وتنوعاً في تطبيقاتها على مستوى أدوات التمويل الإسلامي؛ إذ تدعم المصارف الإسلامية بعض المشروعات من خلال عقد المشاركة على أن يتم تحويلها لاحقاً إلى شركات مساهمة متداولة في السوق، وهذا ما يمكن إدراج هذه الأدوات ضمن المخزونات النقدية، الأمر الذي يغدو مشجعاً ومعززاً للاستثمار من خلال أدوات تنبني على عقود المشاركة.

المحور الثاني: ظهور مرونة القرار لدى اللجنة المنظمة لمعايير بازل، وهذا ما يساعد في التفاوض حول النظام المصرفي الإسلامي ومتعلقاته؛ إذ إنه يضاف إلى ما يمكّن استخدامات المصارف في المخزونات النقدية ذات الأصول المستثمرة من خلال أدوات مثل الإجارة والمشاركة، أيضاً، فنحن نعلم أن دولاً كثيرة في العالم

(١) د. صلاح بن فهد الشلهوب، الاقتصادية، السبت ٣٠ صفر ١٤٣٤هـ. الموافق ١٢ يناير ٢٠١٣، العدد ٧٠٣٣

أصبحت اليوم تتقبل المصرفية والتمويل الإسلامي عموماً بصورة أكبر، بل أصبح جزءاً من برامج مؤسسات أكاديمية في العالم، وبعض الدول سمحت لمؤسسات مالية إسلامية بمزاولة نشاطها بعد أن كانت لا تسمح به من قبل.

ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، كثفت عدة مؤسسات مالية ومصرفية إسلامية جهودها في إرساء معايير تتفق مع الشريعة، وتوحيد هذه المعايير، وجعلها مقبولة دولياً ومتسقة عبر البلدان المختلفة، من هذه المؤسسات البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، ومركز إدارة السيولة، والوكالة الإسلامية الدولية لتحديد المراتب الائتمانية. وتتمثل أهم التحديات في الآتي[1]:

أ- التحديات التي تواجه المصارف:

- يتطلب الإشراف على المؤسسات والمصارف الإسلامية وتنظيمها تغطية أوسع بكثير، تتجاوز حدود القطاع المصرفي وقدراته؛ نظراً للمخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تضطلع بها هذه المؤسسات، والعقود التي تحكم حشد الموارد المالية، وطبيعة عقود الالتزامات المتمثلة في تقاسم المخاطر التي أثارت قضايا تتعلق بتعريف رأس المال ونسبة كفايته. وكذلك يجب التشديد على إدارة مخاطر التشغيل والإفصاح عن المعلومات بدرجة أكبر مما يحدث في مثيلاتها من المصارف التقليدية. وتستند هذه الدعوة على الطبيعة الخاصة لصورة المخاطر في مجال الوساطة المالية الإسلامية، فيما

(١) العمري، الزعبي، ٢٠١٠، ص١١

يتعلق بكل من أسلوب تقاسم الربح والخسارة في مجال التمويل، أو عدم تقاسمهما، وتعد مخاطر الاستثمار من أشد مخاطر التشغيل المؤثرة على نشاطات البنوك الإسلامية.

- ضعف أسواق رأس المال؛ إذ لا تزال الأسواق المتعلقة بالصكوك الإسلامية والسندات الحكومية ضعيفة، ولا تزال السوق المالية الإسلامية الدولية المنظمة حديثة العهد.

- يعد استقرار المصارف أحد أهم التحديات أمام السلطات الرقابية عند تنفيذ الدعامة الأولى لاتفاقية (بازل ٣)، وعلى السلطة الرقابية التأكد من أن التفاعل مع هذه التحديات يقوم على إيجاد الآليات الملائمة لضبطها. كذلك على السلطة الرقابية إيجاد الحلول وتذليل العقبات التي قد تواجهها عند تطبيق الدعامة الثانية، والتي تخص المصارف والسلطات الرقابية.

- عدم وجود قسم مستقل بكفاءة مناسبة لمراقبة مدى امتثال المصرف للقوانين والأنظمة الرقابية.

- ضعف المستوى والوعي العام لمدى دراية المصارف بالمتطلبات والأنظمة الرقابية.

- عدم اهتمام المصارف بشكل كاف بضرورة توفير التدريب اللازم لأفرادها، كتهيئة لتطبيق متطلبات بازل.

- ضعف الإشراف العام من قبل الإدارة العليا للمصارف على كافة نشاطات المصرف، ومدى تأثرها بتطبيق (بازل٣).

- عدم وجـــود البيانات الضرورية لاحتســـاب المخاطر الكلية في الأســـاليب المتقدمة لاحتساب معدل كفاية رأس المال.

- محدودية وجود وكالات التصنيف.

ب- التحديات التي تواجه بعض السلطات الرقابية:

تتمثل أهم هذه التحديات التي تواجه السلطات الرقابية في الآتي:

١- عدم كفاية الأنظمة الرقابية من حيث التقنيات والتكنولوجيا لدى السلطات الرقابية.

٢- الافتقار إلى التحليل الرقابي المفصل والدقيق لمراجعة إدارة المخاطر، وكفاية رأس المال، والأداء العام للمصرف.

٣- الافتقـــار إلى نمـــوذج مخاطر ائتمان متكامل، وســـلامة توفـــير المعلومات، والإفصاح عن تأثر أدوات تخفيف هذه المخاطر.

٤- افتقار السلطات الرقابية بشكل خاص إلى نظام فعال لمراقبة المخاطر لرصد مشكلاتها، إضافة إلى المعلومات الضرورية، وكيفية استخدامها.

٥- الضعف العام في البنية التحتية الضرورية لتطبيق «بازل٣».

هناك أمر مهم متعلـــق بتأجيل تطبيق معايير بازل، يكمـــن في أن البنوك ينبغي ألا تجعل من قرار التأجيل ســـبباً في تأخير برنامجها في تطبيق معايير بازل، بل المنتظر أن تطبيق هذه المعايير يســـاعد على تقليل المخاطر عليها مســـتقبلاً. و إن قرار تأجيل

تطبيق معايير بازل الثالثة قد يكون فرصة للمصارف الإسلامية في سياسة تعاملها مع اللجنة التي تصدر معايير «بازل»، لاسيما أن هناك مرونة في نوع الأصول الممكن استخدامها بوصفها مخزونات نقدية، وهذا قد يعزز من زيادة التنوع في الأدوات المالية للمصارف الإسلامية، إضافة إلى إمكانية التفاوض مع لجنة معايير بازل، لتكون معاييرها مرنة مع المصارف الإسلامية. إذاً يواجه قطاع المصارف الإسلامية تحديات كثيرة رغم معدلات النمو العالية التي حققها هذا القطاع، منها: تعدد جهات التشريع، وعدم توحيد الضوابط الشرعية، وصغر حجم القطاع المصرفي الإسلامي، مقارنة بنظيره التقليدي، وحداثة المجالات والتطبيقات الممارسة في المصارف الإسلامية ونشاطاتها، وغيرها من العوامل. ومن هنا فإنه ينبغي على البنوك الإسلامية أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل البنوك المركزية، وبصورة تختلف كلية عن البنوك التقليدية.

رابعا: استراتيجيات البقاء للمصارف الإسلامية

يحتاج الجهاز المصرفي الإسلامي إلى استراتيجيات كاملة لمواجهة التحديات التي فرضت عليه من خلال التطورات الاقتصادية والمالية في الساحة الدولية، وكان من أبرزها العولمة المالية والاتفاقيات التي لا تصب في مصلحة المصارف العربية بشكل عام والمصارف الإسلامية على وجه التحديد. وان تبني مثل هذه الاستراتيجيات من شانه زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الإسلامي من خلال آليات وخطط مدروسة. واستراتيجيات البقاء المقصود بها تلك الاستراتيجيات التي يجب أن

تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة مع باقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية. فضلاً عن الحاجة الماسة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية. ومن أهم هذه الاستراتيجيات هي:

١- إستراتيجية تقييم الأداء: إذ يعد تقييم الأداء امتداداً متطوراً للرقابة المالية وهو بعد رقابي حديث. إذ يبين هذا البعد مدى الفاعلية والكفاءة إذ يتعلق الأول بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، أما الجانب الثاني فيبين مدى حسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف المرسومة. إن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامي وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف وعدم كفاية رأس المال، ويتلخص تقييم الأداء في مجموعة الإجراءات التي تقارن فيها النتائج المتحققة للنشاط بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف لتقدير مستوى فاعلية أداء النشاط، كذلك تقاس عليه وتقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته. ولذا فإن إستراتيجية تقييم الأداء في المصارف الإسلامية يجب أن تنال الاهتمام الواجب، بحيث يمثل مستوى أداء المصرف الناتج عن الدراسة معياراً اساسياً لتقييم أداء الإدارة وتحديد مدى استمراريتها وتطورها[1].

٢- إستراتيجية التثبيت: (Consolidation strategy) وهي إستراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته ضمن أسواقها الحالية

(١) (عزام،١٩٩٩، ص١)

والخدمات التي تقدمها حالياً وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية خلق ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد المساهمين والمودعين أعلى مما هي عليه الآن، وتعد من أفضل الطرائق لتحقيق ذلك هو تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما سيؤدي بالضرورة إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين[١].

ومما تقدم واستناداً إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف الإسلامية من مزاحمة المصارف التقليدية لها بفتح نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي فيها، إلى اتجاهات العولمة المالية وتحرير الخدمات المصرفية. فأن أعمال المصارف الإسلامية إن لم تكن متميزة قدر تعلق الأمر بكفاءة الأداء فإنها ستفقد كثيراً من المودعين والعملاء. ومن ثم يجب تعزيز كفاءتها،وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون فيما بينها لتطوير نظم العمل والسعي إلى زيادة القدرة التنافسية أمام التحديات القائمة والمستقبلية، وزيادة عمليات البحث والتطوير وعمل دراسات مستفيضة للنهوض بواقع هذه المصارف، بحيث تتمكن من توزيع عائد على المودعين المستثمرين لا يقل عن منافساتها من المصارف التقليدية. بل يجب السعي إلى جعل العائد أعلى من ذلك المستوى لتغطية المخاطر التي يتعرض لها المودعون على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر.

(١) (العجلوني، ٢٠٠٤،ص ١٦٣)

خامسا: الازمة المالية والكشف عن جودة الائتمان في ميزانيات البنوك.

أن الجديـــر بالملاحظـــة أن المصـــارف الإســـلامية كانت الأكثر نمـــواً في كافة المجالات، بما في ذلك الأصول والودائع والأرباح وحقوق المســـاهمين. ويعود ذلك بصفة أساســـية إلى تمكن تلك المصارف من استخدام أســـاليب التمويل الإسلامية بصورة تفوقت كثيراً على استخدام المصارف التقليدية لأساليب التمويل الربوية.

ونتيجة لذلك، فقد تزايد نصيبها من السوق المصرفية باستمرار خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وأصبحت تســـتحوذ على ١٦٪ من الأصـــول و١٨٪ من حقوق المساهمين و١٤٪ من الأرباح.

ومن الملفت للنظر أن نصيبها من الودائع بلغ ٢٧٪ من مجموع الودائع المصرفية، مما يشير إلى حجم الطلب على الخدمات المالية الإسلامية.

وتشـــير آخر البيانات المتاحة إلى أنها أصبحت تزاحم في مستوى الربحية أعرق وأكبر المصارف الدولية. ومن المتوقع أن يقود هذا الأداء إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال والموارد الأخرى إلى الصناعة المصرفية الإســـلامية. وان الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً كشـــفت عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك حيث ارتفعت التســـهيلات الائتمانية بنسبة ١٢٪ في ســـنة ٢٠١٢ مما ساهم في نمو إجمالي الأصول بنســـبة ٨٪ خلال العام الماضي. ويســـتحوذ قطاع الإنشاء على أكبر حصة من التسهيلات الائتمانية في الإمارات؛ إذ إن هذه التسهيلات عادت للارتفاع خلال عام ٢٠١٢ بعد أن شهدت فترة من التراجع خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ [1].

(١) مجموعة بنك قطر الوطني

جدول (١)

حجم القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون

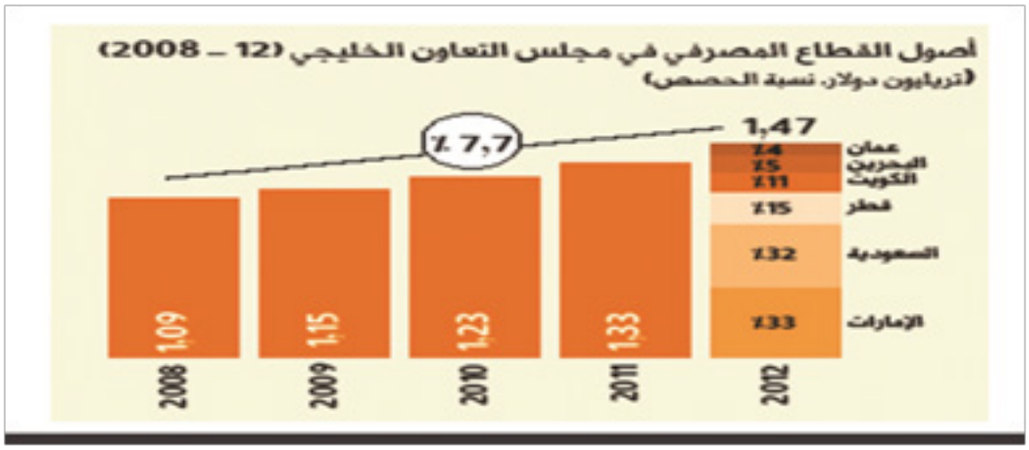

المصدر: مجموعة بنك قطر الوطني

سادسا: تجربة مصرف الإمارات المركزي في مجال تطبيق بازل٢:

يقــوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركــزي بمتابعة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل؛ إذ أصدر تعميماً يحمل رقم ٢٠٠٩/٤٠٠٤ بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩ يلزم المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاحتفاظ بنســبة مخاطرة على الأصــول بحد أدنى يبلــغ ١٢٪، وإبقاء الشــق الأول من رأس المال دون ٨٪ مــن مجموع الأصــول الخاضعة للمخاطــر. تقوم المجموعــة بالمحافظة على نســب متطلبات رأس المــال النظامي إلى مجموع مخاطــر الموجودات المرجحة. والحقيقة أن المصرف المركزي الإماراتي أولى اهتمامــاً كبيراً بمعايير الرقابة الدولية؛ إذ إن البيئــة مناســبة لتطبيقها انطلاقاً من عام ٢٠٠٦ وقــد ترجمت هذه الجهود في الخطوات الآتية:

أ- تبيين كيفية حساب نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الوطنية والبنوك الأجنبية وفقاً للطرق المعيارية، كذلك وضع آلية للحصول على التقارير اللازمة لحسابها إلكترونياً، مما يعني أن البنوك الإسلامية تخضع لنفس صيغة البنوك التقليدية.

ب- حث البنوك على تكوين إدارة للمخاطر فيما يتعلق بالرقابة الإشرافية، كذلك وضع قواعد الرقابة المكتبية والتفتيش ومراجعة الرقابة الداخلية. وتعزيزاً للاحتراز فقد رفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى ١٠٪ بدلاً من ٨٪، مع منع توزيع الأرباح من طرف البنك عند انخفاض رأس المال عن حده الأدنى. والإمارات تمتلك أكبر قطاع مصرفي في المنطقة يمثل ٣٣٪ من إجمالي حجم القطاع المصرفي في منطقة مجلس التعاون ومن هنا فإن أنظمة المصرف المركزي الإماراتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة رأسمال لا تقل عن ٨٪ وفقاً لما هو مقرر في اتفاقية (بازل٢). وفي حقيقة الأمر، فإن البنوك في الإمارات ظلت تحتفظ بنسبة تعادل تقريباً ضعفي نسبة رأس المال المطلوبة من قبل المصرف المركزي واتفاقية بازل٢.

جـ- بلغت نسبة كفاية رأس المال (معايير بازل) للنظام المصرفي كله في الإمارات ١٦٪ سنة ٢٠٠٨، و٩,١٥٪ في سنة ٢٠٠٩، مقابل متطلبات معايير بازل٢. التي حددت نسبة ٨٪.

وبلغت أرباح المصارف الإماراتية نهاية أكتوبر ٢٠١٢ (٦٨٩,٢٤) مليار درهم (٦,٧٢٣ مليار دولار). ووصلت موجوداتها إلى ٤٧٦ مليار دولار والودائع إلى ٣١٦ ملياراً، وقيمة التسليفات ٢٩٦ ملياراً. وعدد المصارف الوطنية بلغ ٢٣، يتبعها ٨٠٧ فروع و٢٨ وحدة إلكترونية، فضلاً عن ٢٢ مصرفاً أجنبياً يتبعها ٨٣ فرعاً و٥٢ وحدة إلكترونية، إضافة إلى ستة مصارف خليجية يتبعها فرع واحد.

ووجود ١١٣ مكتباً تمثيلياً لمصارف أجنبية و٢٥ شركة تمويل و٢٣ شركة استثمارية، و١٢٠ شركة للصرافة، و٤٣٤٦ جهاز (ايه تي أم) كما هو موضح في الجدول رقم(٢)، ويبلغ عدد المصارف الإسلامية في الإمارات حالياً ثمانية مصارف لديها ٢١٩ فرعاً، وتبلغ موجوداتها ومطلوباتها ٢٤٢ مليار درهم (٨ , ٦٥ مليار دولار) حتى نهاية عام ٢٠١٠ وهو ما يمثل ١٦٪ من إجمالي الموجودات والمطلوبات في النظام المصرفي[١].

جدول رقم (٢)

المؤسسات المصرفية والمالية في الإمارات

النوع	العدد	عدد الفروع
المصارف الوطنية	23	807
المصارف الأجنبية	22	83
المصارف الخليجية	6	1
مكاتب التمثيل	113	
شركات التمويل	25	
شركات استثمارية	23	
مكاتب الصرافة	120	628

المصدر : نشرة ديسمبر ٢٠١٢ الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف الإمارات المركزي.

وقد حصلت المصارف الإسـلامية على معدل أداء كلي مرتفع في جودة الخدمة بلغت نسـبته ٥ , ٨١٪، بينما تراجعت البنوك التقليدية بنسبة ٨ , ٣٪ لتصل إلى نسبة إجمالية قدرها (٧ , ٧٧٪). أما فيما يتعلق بالإرباح فقد نجحت المصارف الإسلامية

(١) نشرة ديسمبر ٢٠١٢ الموقع الإلكتروني الرسمي لمصرف الإمارات المركزي.

المحلية في الاســتفادة من نمو الطلب على خدمات الصيرفة الإســلامية، إذ قفزت بأرباحهــا بواقع ٣١٪ إلى ١,٨ مليار درهم خلال النصف الأول من العام ٢٠١٣، مقارنة مــع ١,٣ مليار درهم للفترة ذاتها مــن ٢٠١٢ وبزيادة نصف مليار درهم. وســجل بنك دبي الإســلامي أكبر حجم أرباح بين المصارف الستة بقيمة ٧٣٨,٦ مليون درهم، مقارنة بـــ٥٩٢,٢ مليون درهم، تلاه مصرف أبوظبي الإســلامي بقيمة ٧١١,٤ مليون درهم، مقارنة مع ٦٢٩,٩ مليون درهم.وكما هو موضح في الجدول رقم(٣).

جدول رقم (٣)

جدول يوضح تطور أرباح البنوك الإسلامية (مليون درهم)

البنك	يونيو 2013	يونيو 2012	نسبة التغير
دبي الإسلامي	738.6	592.2	%25
أبوظبي الإسلامي	711.4	629.9	%13
الشارقة الإسلامي	134.6	149.1	%10-
الإمارات الإسلامي	111	(34-)	%426
نور الإسلامي	100	27.9	%258
مصرف عجمان	13.2	11.7	%13
الإجمالي	1808.8	1376.8	%31

المصدر الخليج الاقتصادي: ١٨/ ٤/ ٢٠١٣

الخاتمة

تعتبر اتفاقية بازل III محاولة للاستفادة من الدروس المستقاة من الأزمة المالية الأخيرة، ولهذا صممت لجنة بازل اتفاقيتها الجديدة بالشكل الذي يعزز صلابة النظام المصرفي ويزيد من تحمله للازمات فأدخلت تعديلات مست المتطلبات الرأسمالية ووسعت من المخاطر التي تتعرض لها البنوك..الخ.وان البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك تتعرض لمجموعة من المخاطر المصرفية، وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية وغموض علاقتها مع البنوك المركزية في أغلب البلدان التي تنشط فيها، وقد سعت البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات مقررات لجنة بازل، إلا أنها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية، واعتمادا على ما جاء في المحاور السابقة من تقييم لتأثير اتفاقية بازل ٣ على النظام المصرفي الاسلامي، ووفقاً لما جاءت به مصارف دولة الامارات العربية المتحدة الاسلامية من نتائج مرضية قمنا بوضع وتسطير جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي رأيناها مناسبة ومن أهم هذه التوصيات والاستنتاجات نذكر:

الاستنتاجات :

١- رغم وضوح تشريعات بازل ١ و٢، إلا أن التساهل في مراقبة البنوك على المستوى العالمي بشكل مباشر وغير مباشر خلال السنوات العشر الماضية جعل البنوك لا تلتزم بعملية الوصول إلى المركز المالي الملائم لتكون في موقف مناسب في

حالة وقوع الأزمات الماليــة والآن مع بازل ٣ أصبح الوضع أكثر وضوحًا وجديةً، حيث أدرك السياســيون أن القطاع البنكي خلال الأزمة العالمية الأخيرة أثر بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي، فقد أفلست بنوك عالمية كثيرة لعدم تطبيق النظام بشكل فعال وجدي.

٢- إن البنوك الاسلامية لدولة الامارات العربية المتحدة بصفة عامة بتطبيقاتها الحالية كانت قريبة من النســب التي حددتها بازل ٣ بل وتجازتها احيانا» والســبب في ذلــك يرجع لعدة عوامل أهمها: الرقابة القوية والتفتيش البنكي، إضافة للتقارير المالية التي تصدر بشــكل شــهري عن البنوك ما أعطى مؤسسة النقد ميزة الإطلاع ومعرفــة تفاصيل العمليات المالية التي تقوم بها البنوك بمعنى أن الرقابة على البنوك هي رقابة مستمرة.

٣- وحول نسبة ٧ في المئة التي حددتها بازل ٣ وهل تُعدُّ كافية، فبالرغم من أنها قد تُعدُّ قليلة بالنسبة لدولة ما أو عالية بالنسبة لدولة أخرى، إلا أنها بصفة عامة تُعدُّ نســبة مقبولة،اتفق عليها السياسيون والاقتصاديون كحد أدنى يمكن استخدامه في النظام البنكي.

٤- إن تطبيق النظام المصرفي لاتفاقية بازل - III سيشكل له فرصة لتطوير ذاته، سواء بالنسبة للبنوك التجارية أو الاسلامية، وذلك بتطوير أساليب الرقابة الداخلية ونشر ثقافة إدارة المخاطر والتقليل من نسبة القروض المتعثرة...الخ.

٥- لا شــك أن الإصلاحات التي تنتــج عن تطبيق مقررات بازل ٣ ســتؤثر عــلى كل عناصر القوائم المالية ابتداءً من الأصــول إلى حقوق الملكية لكن لا أعتقد

أن يكون هنـــاك إثرٌ كبيرٌ على توزيع الأرباح وعمليـــات الإقراض لدى بنوك دولة الامارات العربية المتحدة لارتفاع النســـبة المستبقاة لديها، أما بالنسبة للبنوك العالمية فقـــد يكون هناك آثار ولكن ليس في الوقت الحالي وإنما على المدى الطويل مع الأخذ في الاعتبار أنه في حال عودة الانتعاش الاقتصادي الذي سيؤدي بالضرورة لازدياد قيمة الأصول وتحســـن القوائم المالية فهنا تصبح هـــذه الإصلاحات المتعلقة برفع النسب ليست بنفس الأهمية التي تتمتع بها حاليًا وهذا السبب في تأجيلها، فتطبيقها اليـــوم له تأثيرٌ كبيرٌ جدًا على الإقراض وعلى كل عناصر القوائم المالية، ولو اســـتمر الاقتصاد على وضعه الحالي مستقبلاً فقد يقرر راسمو السياسيات الاقتصادية تأجيل تطبيـــق هذه الإصلاحات لمدة أطـــول من المعلنة حاليًا.. بمعنـــى أن تطبيق بازل ٣ مرهون بشكل أساسي بالانتعاش الاقتصادي المؤمل حدوثه في المستقبل.

التوصيات:

١- محاولة العثور على بعض الحلول من أجل تحسين سيولة البنوك الاسلامية في الأجل القصيرة لتسهيل ادارة السيولة بها وللوفاء بمتطلبات السيولة وفقا مقررات بازل ٣، وهذا من خلال خلق أســـواق مالية إسلامية تقدم خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الاســـلامية، حيـــث تهدف هذه الأســـواق إلى تعزيز تدفقات الاستثمار عبر الحدود، والروابط الدولية والاستقرار المالي،وتشجيع التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

٢- أن تتمســـك البنوك الإسلامية فعليا بقواعد الشريعة الإسلامية للصمود في وجه البنوك التقليدية؛ لأن الالتزام بقواعد الشريعة الإســـلامية يعتبر ميزة تنافسية هامة بالنسبة لها في مواجهة منافسة البنوك التقليدية.

٣- يجب على مجلس الخدمات المالية الاسلامية تعديل مقررات لجنة بازل ٣ وفقا لخصوصية وطبيعة عمل البنوك الاســـلامية، من أجل السماح للبنوك الإسلامية من اعتماد هذه المعايير الدولية الجديدة، بما يساعد على تطويرها وتعزيز تنافسيتها

تعزيــز الكوادر البشريــة وتأهيلها لــلإشراف على مختلف المخاطــر، وتطوير قدراتهم في هذا المجال وتطوير أدوات وأنظمــة قياس المخاطر وفقا لطرق التقييم الداخلي،للاستفادة من مزايا هذه الطريقة من طرف البنوك الإسلامية.

❁ ❁ ❁

قائمة المصادر

المصادر العربية:

١- اتحاد المصارف العربية، بازل III، لبنان / بيروت ٢٠١٠

٢- التهامي والغندور، الدكتور عبد المنعم والاستاذ احمد (مقررات بازل II و III كمدخل لتلاقي التأثير الحلقي للمتغيرات الاقتصادية على اداء البنوك والاقتصاد الكلي)بحث منشور في النشرة المصرفية العربية / الفصل الرابع / كانون الاول ٢٠١٠،الصادرة عن اتحاد المصارف العربية

٣- الشهلوب،صلاح بن فهد، الاقتصادية، السبت ٣٠ صفر ١٤٣٤هـ. الموافق ١٢ يناير ٢٠١٣، العدد ٧٠٣٣

٤- العجلوني، احمد طه / اثار العولمة على المصارف الاسلامية (رسالة دكتوراه) جامعة عمان العربية للدراسات العليا / عمان / ٢٠٠٤ ص ١٦٣

٥- تقرير أصدرته مجموعة بنك قطر الوطني، مجلة الصيرفة الإسلامية ١٠/ ٣/ ٢٠١٣.

٦- تقرير مصرف الإمارات المركزي، ديسمبر ٢٠١٢.

٧- تقرير مصرف الإمارات المركزي، أكتوبر ٢٠١١.

٨- خليل، الدكتور احمد فؤاد خليل، محاضرات عن مقررات بازل III، البنك المركزي المصري، مدير تطوير المشروعات / في بنك مصر،٢٠١١، القاهرة

٩- د. عمرو هشام العمري، د. وليد الزعبي، ورقة مشتركة بعنوان: أهمية تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية في الحد من الأزمات المصرفية، كلية الشريعة، مؤتمر «الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها»، جامعة جرش الأردن ١٥/ ١٢/ ٢٠١٠م ص١١.

١٠- صالح مفتـــاح، رحال فاطمة، تاثـــير مقررات لجة بازل عـــلى النظام المصرفي الاسلامي / المؤتمر العالمي التاسع للتمويل الاسلامي ٢٠١٣

١١- عزام، توفيق عزام / اســـتراتيجيات المصارف العربية في مواجهة المســـتجدات (نشرة الشرق الاوسط الاقتصادية) العدد الثاني / المجلد ٦ / ١٩٩٩ / ص ١

المصادر الانكليزية:

1- Adrian Blundell-Wignall and Paul Atkinson THINKING BEYOND BASEL III: NECESSARY SOLUTIONS FOR CAPITAL AND LIQUIDITY* OECD Journal: Financial Market Trends Volume 2010 – Issue 1 © OECD 2010 Pre-publication version.

2- Adel HARZI ،The impact of Basel III on Islamic banks:A theoretical study and comparison with conventional banks، Paper presented first time at the research chair ”ethics and financial norms” of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah)، p14

3- Bank for International Settlements 2009، Working Paper No. 16، Findings on the interaction of market and credit risk،May 2009.

4- Basel III:Relevancefor Islamic Banks، Boumediene، Aniss،»Université Paris I Panthéon-Sorbonne - Institutd'Administration des Entreprises de Paris (IAE Paris)May 25، 2011

5- KPMG، BASEL III ISSUES & IMPLICATIONS، 2011

❁ ❁ ❁